بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

لا تخفى على دارسي العربيّةِ والمهتمّينَ بتصحيحِ اللسانِ الناطقِ بالعربيّةِ صعوبةُ الإحاطة بأقسامِ الممنوعِ من الصرفِ التي يشوبُها التعقيدُ، ومفرداتِهِ التي لا يكاد الدارسُ يجدُ علّةً مطّردةً تجتمعُ فيها وترتبط بها هذه الظاهرة بوضوح.

ولعلّ من الغريب ألّا يحظى هذا البابُ من العربيّةِ إلّا بالقليلِ من محاولاتِ التيسير التي أظهرت تناقضَ عللِ المنعِ من الصرفِ ومجافاتَها للمنطقِ بدءًا من محاولةِ السهيليِّ في (نتائج الفكرِ) وانتهاءً بمحاولاتِ المحدثينَ[1].

وتجدُ النحويّينَ في بيانِهم لتلكَ العللِ لا يغادرونَ الثُنائيّاتِ التي ألزموا النحوَ العربيَّ إيّاها، والتي تدورُ في فَلَكِ مذهبِ الأصليّةِ والفرعيّةِ، من قولهم إنّ التعريفَ ثانٍ للتنكيرِ، والأعجميَّ من الأسماءِ فرعٌ في كلامِ العربِ، والصفةَ بعدَ الموصوفِ بها، والتأنيثَ فرعٌ على التذكيرِ، والتراكيبَ فرعٌ على المُفرداتِ، والمعدولَ فرعٌ بعدَ المعدولِ عنهُ، والجمعَ فرعٌ بعدَ الواحدِ، والألفَ والنونَ الزائدَتينِ يُشبِهُ بهما الاسمُ المذكَّرُ المؤنّثَ. والوجهُ الذي يعلّلونَ به سقوطَ التنوينِ من الفعلِ ثِقَلُهُ، وثِقَلُهُ يُفسّرُ بأنّ الاسمَ أكثرُ استعمالًا منهُ، فالفعلُ فرعٌ بهذا الاعتبارِ. وهذه الأسماءُ غيرُها أكثرُ استعمالًا منها، فثَقُلتْ، فُمنعتْ ما مُنعَ الفعلُ من التنوينِ وصارَ الجرُّ تبعًا لَهُ. وليسَ يُحتاجُ من هذا إلّا إلى معرفةِ الأحوالِ التي تلازمُ عدمَ الانصرافِ، وأمّا غيرُ ذلك ففضلٌ، وهو ما هو في الضعفِ، لأنّه ادّعاءُ أنّ العربَ أرادتْه، ولا دليلَ على ذلك[2].

ووجودُ القسمِ الذي يجوزُ منعُه وصرفُه في العربيّةِ يُثبتُ ضَعفَ هذهِ العللِ؛ إذ كيفَ يكونُ الاسمُ خفيفًا وثقيلًا، أصلًا وفرعًا في آنٍ معًا، لذا التزمنا وصفَ الظاهرةِ بعيدًا عن التعليلِ والتفلسفِ، في محاولةٍ منّا للمّ شتاتِ هذهِ القضيّةِ الجزئيّةِ من قضايا هذا البابِ موزّعةً بين أقسامِه المختلفةِ، ولم يتصدَّ لها من يُلمّ بها مجموعةً في حدٍّ علمنا، وقدّمنا هذه الورقات التي تُعنى بجمعِ كلِّ ما أشارَ علماءُ العربيّةِ إلى جوازِ منعِهِ وصرفِهِ على حدٍّ سواءٍ، وتبويبِه ليكونَ الدارسُ في مأمنٍ من التخطئة في الاستعمال، ولا يحارَ المثقّفُ الذي يرومُ تصويبَ نطقِه فيها.

وهذه القضيّةُ لم تُغفلْها المصادرُ النحويّةُ بدءًا من كتابِ سيبويهِ الذي أشارَ في كثيرٍ من أمثلتِه إلى أنّ الناطقَ يكونُ بالخيارِ فيها مُطلقًا، إن شاء صرفَ وإن شاءَ لم يفعلْ، ورجّحَ أحدَ الخيارين في بعض الحالات، وأشارَ في مفرداتٍ أخرى إلى جوازِ صرفِها ومنعِها على وَفق اعتباراتٍ معيّنةٍ، لا بإطلاقِها، ولم يُغادرْ ثنائيّةَ الأصلِ والفرعِ في حديثِه عن ذلكَ، معلّلًا جوازَ منعِ المؤنّثِ الثلاثيِّ الساكنِ الوسطِ وصرفِه، إذا غلبَ استعمالُه في التأنيثِ، دونَ ما لمْ يغلبْ عليهِ ذلكَ، بأنَّ المؤنّثَ كانَ بهذهِ المنزلةِ ولمْ يكنْ كالمُذكّرِ؛ لأنّ الأشياءَ كلَّها أصلُها التذكيرُ ثُمَّ تختصُّ بعدُ، فكلُّ مؤنّثٍ شيءٌ، والشيءُ يُذكَّرُ، فالتذكيرُ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكُّنًا، كما أنَّ النكرةَ هي أشدُّ تمكُّنًا من المعرفةِ؛ لأنَّ الأشياءَ إنمَّا تكونُ نكرةً ثم تُعرّفُ فالتنكيرُ قبلُ، وهو أشدُّ تمكُّنًا عندهم[٣]، وهوَ يشيرُ في ذلكَ إلى أنّ مثلَ هذا العلمِ المؤنّثِ يُذكّرُ بلحاظِ كونِه شيئًا، ويؤنّثُ بلحاظِ كونِ مسمّاهُ مؤنّثًا، فتردّدَ بين الحالين، وسيأتي تفصيلُ ذلك في موضعِه إنْ شاءَ اللهُ.

ومن المُحدَثِينَ من حاولَ تقديمَ تعليلٍ جديدٍ لظاهرةِ التردّدِ بينَ المنعِ والصرفِ يُناطُ بقصدِ المتكلّمِ، إذ يرى إبراهيم مصطفى أنّ مناطَ التنوينِ وعدمِهِ القصدُ إلى مُعيّنٍ، فقد يُقالُ: (قريشُ) والمقصودُ هوَ الجمعُ المحدّدُ المشارُ إليهِ، فلا يُنوّن، وقد يُراد بها الجماعات الكثيرة غير المحدّدة، لا يُرمى إلى الإحاطةِ بها وتعيينِها، فيُنوّن، إذ ملاكُ التنوينِ وعدمِه عندهُ التعيين[٤]. وسيردُ ما يُبطلُ هذا التعليلَ من الشواهدِ القرآنيّةِ التي تُقرأ في بعضِ المواضعِ بالصرفِ وفي بعضِها الآخرِ بغيرِ الصرفِ، في الكلمةِ نفسِها.

وغنيٌّ عن التعريفِ أنّنا لا نرمي هنا إلى حشدِ اللغاتِ الضعيفةِ التي وردتْ عن العربِ والتي قيلَ فيها إنّها تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها، وإلّا فقدْ وردَ عنهم جوازُ صرفِ الجمعِ الذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ اختيارًا، وزعمَ قومٌ أنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ مطلقًا لغةٌ، وعلّلَ بعضُهم ذلكَ بأنّ هذهِ لغةٌ للشعراءِ لأنّهم اضطُرّوا اليهِ في الشّعرِ فَجَرَتْ ألسنتُهم على ذلكَ في الكلامِ[٥]. وكذلك المصروفُ عندَهم رُبَّما لا يَنصَرِفُ للضّرورةِ، إذ أجازَ ذلك الكوفيّونَ، لكنّها ضرورةٌ مستقبحةٌ على أيّة حالٍ عندَ البصريّينَ[٦]، لا نرى أن تُبنى القاعدةُ النحويّةُ على شواهدِها.

ومن طريفِ ما وَصَلَ إلينا أنّ ابنَ خالويهِ النحويَّ ذكرَ أنّهُ صنّفَ كتابًا لم يصلْ إلينا أسْماهُ (ما يُنوّنُ وما لا يُنوّنُ في القرآن)، ذكرهُ في كتابِهِ الآخَرِ (إعرابُ القراءات)، وذكرَ

جملةَ المواضعِ التي وجدَها في ذلكَ من غيرِ استقصاءِ عللِها التي أفردَ لها المصنّفَ الأوّلَ، لكنّ تتبُّعَ جملةِ هذهِ المواضعِ يُبيّنُ أنّه لا يختصُّ بالممنوعِ من الصرفِ وإنّما يعمُّ ما وردت القراءاتُ فيه بالتنوينِ وعدمِه لسببٍ نحويّ يختلفُ فيهِ الإعرابُ، وهوَ فيهِ، كعادتِه، يمزجُ القراءاتِ الشاذّةَ بالمتواترةِ، من غيرِ تمييزٍ، يُحيلُ في ذلكَ على سَعَةِ علمِ قرّاءِ زمانِه ودرايتِهم بالرواةِ[٧].

وأخيرًا نذكرُ أنّ هذا البحثَ قد جاءَ في ستّةِ مطالبَ أملتْها طبيعةُ المادّةِ المدروسةِ؛ الأوّلُ في العَلَمِ المؤنّثِ بأقسامِه؛ والثاني في العَلَمِ المذكّرِ وتفرّعاتِه؛ والثالثُ في أعلامِ البلدانِ والأماكنِ والقبائلِ؛ والرابعُ في أسماءِ السورِ؛ والخامسُ في الأوصافِ بقيودِها المعتبرةِ؛ والسادسُ فيما جازَ صرفُه لرعايةِ الفاصلةِ أو للضرورةِ الشعريّة. وكلُّ ما جاءَ من الآياتِ بأقواسٍ مزهّرةٍ، فهو على قراءةِ حفصٍ، وما جاءَ بينَ مزدوجينِ فهوَ لأحدِ العشَرةِ، وما جاءَ بينَ مفردينِ فهوَ منَ الشواذِّ.

أوّلًا: ما جازَ منعُهُ وصرفُهُ من العلمِ المؤنّث

(١) العلمُ المؤنّثُ الثلاثيُّ الساكنِ الوسط:

ذكرَ سيبويهِ أنّ كلَّ مؤنّثٍ سمَّيتَهُ بثلاثةِ أحرفَ متوالٍ منها حرفانِ بالتحرُّكِ لا ينصرفُ، فإن سمَّيتَهُ بثلاثةِ أحرفٍ فكان الأَوسطُ منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنّثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنّث، فأنتَ بالخَيارِ: إن شئتَ صرفتَهُ وإن شئْتَ لم تصرفْهُ. وتركُ الصرفِ أجودُ. وتلك الأسماءُ نحو: قِدْر، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد. وقد قال الشاعر فصرفَ ذلكَ ولم يصرفْه[٨]:

لم تتلفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دعدٌ ولم تُغْذَ دعدُ في العلبِ[٩]

ووافق الزجّاجُ سيبويهِ في عدِّ تركِ الصرفِ هنا هو الاختيارُ وصرّحَ بأنَّهُ مذهبُه، إلّا أنّه خطّأَ من قالَ بالصرفِ، ولم يرَ في الشاهدِ المذكورِ مقنعًا، ورآه قد صرفَ على جهةِ الاضطرارِ في الشّعرِ[١٠]، وهي ضرورةٌ مستحسنةٌ كما نعلمُ.

وهذا كلُّهُ في العلمِ العربيِّ، فإن كانَ الاسمُ الذي على ثلاثةِ أحرفٍ أعجميًّا مثل (روز) و(جور) لم ينصرفْ عندَ سيبويهِ وإنْ كانَ خفيفًا ساكنَ الوسطِ؛ لأنَّ المؤنّثَ في ثلاثةِ الأحْرفِ الخفيفةِ إذا كانَ أعجميًّا، بمنزلةِ المذكَّرِ في الأربعةِ فما فوقَها إذا كانَ اسمًا

العدد ٥٦
٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

مؤنّثًا[١١]، وهذا القياسُ يُعيدُنا إلى ما ذُكرَ من تأثُّرِ التعليلِ بالأصليّةِ والفرعيّةِ المنطقيّةِ التي نرى النّحوَ في غنًى عنها.

وكذلك لا ينصرف مثلُ هذا العلمِ قولًا واحدًا، إذا كانَ أصلُهُ في الكلامِ مُذكّرًا؛ كأنْ تُسمّيَ امرأةً بـ(مَجْد) وهي كلمة مذكّرةُ الأصلِ؛ لأنّكَ تقولُ: هذا مجدٌ رفيعٌ، وكذلك (رُشْد وحُسْن) ولم يُذكَرْ في ذلكَ إلّا خلافٌ ضعيفٌ نصَّ عليهِ سيبويهِ، إذْ قالَ: "فإن سمّيتَ المؤنّثَ بـ(عَمْرو أو زيْد)، لم يَجُزِ الصرفُ. هذا قولُ ابنِ أبي إسحاقَ وأبي عمرٍو ... وهو القياس ... والأصل عندهم أن يُسمىَّ المؤنّثُ بالمؤنّثِ، كما أنَّ أصلَ تسميةِ المُذكَّرِ بالمُذكّرِ. وكان عيسى يصرفُ امرأةً اسمُها (عَمْرُو)؛ لأنَّه على أخَفِّ الأبنيةِ"[١٢]. وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنّ عيسى بنَ عُمَرَ المذكورَ في نصِّ سيبويهِ اتّضحَ عندهُ الافتراضُ في هذا الجوازِ؛ لأنّها ظاهرةٌ مفترضةٌ لم ترِدْ عنِ العربِ[١٣]، ولا أُوافقُها في ذلكَ، رحمَها اللهُ، فقد وردَ عن العربِ تسميةُ المذكّرِ بمؤنّثٍ والعكسُ أيضًا، وأبوابُهم في ذلكَ معروفةٌ، وهو شائعٌ اليومَ في (مَجْد)، و(شَهْد) وغيره.

(٢) ما سُمّيَ به من جمع المؤنّث السالم:

قال سيبويه في رجلٍ اسمُهُ (مسلماتٌ) إنّه يُستعملُ منوّنًا، وكذلك المرأةُ لو سمّيتَها بهذا انصرفَتْ. وذلكَ أنَّ هذهِ التاءَ لما صارتْ في النصبِ والجرِّ مكسورةً أشبهتْ عندَهم الياءَ التي في (مسلمينَ)، والياءَ التي في (رجُلين)، وصار التنوينُ بمنزلةِ النونِ، فلم يُحذَف في الأعلامِ. واستشهدَ على ذلك بورود عرفاتٍ مصروفةً في كتابِ الله، وهي علمٌ معرفةٌ، يعني بذلك قولَه تعالى:﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٨]. واستدلَّ على معرفتِها بأنّها لا تقبلُ الألفَ واللامَ. ومثلُ ذلكَ أذرعاتٌ، جاءَتْ منوّنةً في بيتِ امرئِ القيسِ الذي ساقَهُ سيبويهِ[١٤]:

تنوَّرْتُها مِن أذرعاتٍ وأَهلُها بيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نظرٌ عالِ[١٥]

وذكر أنّ منَ العربِ من لا ينوِّنُ (أذرعاتَ) ومثلَها، ويقول: هذه قريشياتُ، بلا تنوينٍ فيمن سُمّيَ بهذا، مشبّهًا ذلك بتاءِ التأنيثِ المربوطةِ التي تمنعُ العلم من الصرفِ مذكّرًا كانَ أو مؤنّثًا[١٦].

وقدْ شاعَ في عصرِنا تسميةُ المذكّرِ بـ(عرفات)، وكذلك تسميةُ المؤنّثِ بجمعِ المؤنّثِ كـ(آيات، ونسمات) وغيرِه فهذهِ كلُّها تأخذُ الحكمَ الذي أوردَهُ سيبويهِ بجوازِ منعِها عن بعضِ العربِ، أو صرفِها، وهو الأصلُ عندَه.

وأوردَ ابنُ هشامٍ شاهدَ سيبويهِ هذا وذكرَ فيهِ وجهًا ثالثًا، هو الجرُّ بالكسرِ مع عدمِ التنوينِ (أذرعاتِ) مراعاةً للأصليّةِ والحاليّةِ؛ وذكرَ أنّهمْ رَوَوا بالأوجهِ الثلاثةِ كلمةَ (أذرعات) فقال فيه: "فبعضهم يُعربُه على ما كانَ عليه قبلَ التسميةِ، وبعضُهم يتركُ تنوينَ ذلك، وبعضهم يُعربُه إعرابَ ما لا ينصرفُ"[١٧].

ثانيًا: ما جازَ منعهُ وصرفُه من العلَمِ المُذكّر

(١) العلم المذكّر الثلاثيّ الساكن الوسط:

نصَّ أهلُ اللغةِ على صرفِ مثلِ هذا العلمِ المذكّرِ، فإن كانَ عربيًّا؛ كـ(زيد وسعد) فلا مُشاحّةَ في الأمرِ، وإن كانَ أعجميًّا، فقد جرى فيهِ خلافٌ قليلٌ، فنصَّ سيبويهِ على صرفِه، وهي لغةُ القرآنِ، فقال: "أما نوحٌ، وهودٌ، ولوطٌ فتَنصرفُ على كلِّ حالٍ، لخفّتِها"[١٨]. وخالفَ فيهِ آخرونَ، إذْ نقلَ ابنُ قتيبةَ عن بعضِهم تركَ صرفِه كما فُعلَ بما كانَ في وزنِهِ من أسماءِ المؤنّث[١٩]، ونقلَ ابنُ هشامٍ أيضًا أنّهُ قيلَ بجوازِ الوجهينِ في الساكنِ الوسطِ من هذهِ الأعلامِ[٢٠].

وأوضحَ ابنُ يعيشَ هذا الخلافَ وذكرَ أنّ في اعتمادِهم في نحوِ (هِنْد ودَعْد) وما كانَ مثلَهما الصَّرفَ ومَنْعَه؛ واعتمادِهم في نحوِ (نوح ولوط) الصّرفَ البتّةَ، مع تَساويهما في الخِفّةِ، لسكونِ أوسَطِهما، دليلًا على أنَّ حكمَ التأنيثِ أقوى في منعِ الصرفِ من العُجْمةِ. وصاحبُ المفصّل- الزمخشريّ- لم يفرّقْ بينَ (هند ولوط) وجعلَ حكمَهما في الصّرفِ ومنعِهِ واحدًا؛ وهو القياسُ، إلّا أنّ المسموعَ ما ذُكرَ من التفريقِ بينَهما[٢١].

(٢) العلمُ المذكّرُ المتردّدُ بينَ العربيّةِ والعجمة:

من الأعلامِ القرآنيّةِ المتردّدةِ بينَ العربيّةِ والعجمةِ (عُزَير)، فقولُهُ تَعالى:﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[التوبة:٣٠]. يُقرأُ بالتنوينِ، وتركِه في لفظةِ (عُزَير)، فلمن نوّنَ حُجّتان؛ إحداهما: أنّه وإن كانَ أعجميًّا فهوَ خفيفٌ. والأخرى: أن يُجعلَ عربيًّا مصغّرًا مشتقًّا، وهو مرفوعٌ بالابتداءِ، و(ابن) خبرُه. وإنّما يُحذفُ التنوينُ من الاسمِ لكثرةِ استعمالِه، إذا كان (ابن) نعتًا، كقولِك: جاءَني زيدُ بنُ عمرٍو، فلكثرةِ استعمالِ الاسمِ معَ نعتِه بـ(ابن)

حذفوا منهُ التنوينَ وإن كانَ مقطوعًا بصرفِه. أمّا إذا كانتْ لفظةُ (ابن) خبرًا فإنّهم يُنوّنونَ الاسمَ المصروفَ للفرقِ بينَ النعتِ والخبرِ، كقولِك: كان زيدٌ ابنَ عمرٍو، فلا بُدّ من التنوينِ في (زيد)؛ لأنّ (ابن) خبرٌ. وهذه الكثرةُ إنّما تكون في الاسم الذي قد عُرفَ بأبيهِ، وشُهرَ بنَسَبِهِ إليهِ. والحُجّةُ لمن تركَ التنوينَ: أنّه جعلَه اسمًا أعجميًّا، وإن كانَ لفظُه مصغّرًا؛ لأنّ مِن العربِ مَن يدَعُ صرفَ الثلاثيِّ من الأعجميّةِ مثلِ: (لوط ونوح وعاد) على خفّتِه، فلَأنْ يدعَ صرفَ الرُّباعيِّ الشبيهِ في وزنِه بالعربيِّ أولى[٢٢].

وفي لفظةِ (سبأ) كما سيأتي، ذُكرَ أنّ أبا عمرٍو البصريِّ سُئلَ عن تركِه صرفَه فقال: هو اسمٌ لا أعرفُه، وما لم تعرفْه العربُ لم تصرفْه[٢٣]، وفي عجمةِ (ثمود) جرى خلافٌ سيأتي لاحقًا.

(٣) العلم المذكّر المزيد بالألف والنون:

من المسلّمِ بهِ أنّ سيبويهِ أطلقَ منعَ العلَمِ المزيدِ بالألفِ والنّونِ (فَعْلان) من الصرفِ ولو لمْ يكُن لهُ مؤنّثٌ على زنةِ (فَعْلى) خلافًا لما اشترطَه في الصفةِ الموازنةِ لهُ، ففي بابِ ما لا ينصرفُ في المعرفةِ، أي: العلميّةِ، حكمَ سيبويهِ بمنعِ الصرفِ في كلِّ نونٍ لا يكونُ في مؤنّثِها (فَعْلى) وهي زائدةٌ؛ وذلك نحو: (سرحان وضبعان) إذا سمّيت بها، وذكرَ أنَّ الذي دَعاهُم إلى ألّا يَصرفوا هذا في المعرفةِ أنّ آخرَه كآخرِ ما لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، أي الوصف الذي على زنة (فعلان)، فجعلوهُ بمنزلتِه في المعرفةِ، إذ ساواهُ في اللَفظِ[٢٤].

ونصّ الزجّاجُ على أنَّ العلمَ المزيدَ بالألفِ والنّونِ يُمنعُ مهما كانتْ حركةُ الفاءِ فيهِ، مثل (عُثمان) وهو من (العَثم) بمعنى: الجَبرِ[٢٥].

ولم يشترطْ سيبويهِ في هذا العلَمِ غيرَ الاتفاقِ على زيادةِ الألفِ والنونِ، فإن اختُلفَ في زيادتِها، صارَ إلى جوازِ الصرفِ وعدمِه بحسبِ المرادِ من الاشتقاقِ، وفي ذلك يقولُ: "وإذا سميّت رجلًا: (طَحان)، أو (سمّان) من السَّمنِ، أو (تبّان) من التِّبنِ، صرفتَه في المعرفةِ والنكرةِ؛ لأنّها نونٌ من نفسِ الحرفِ، وهي بمنزلةِ دالِ حمّادٍ. وسألتُه [أي الخليل] عن رجلٍ يسَّمى: (دهقان) فقال: إن سميَّته من التَّدهقن فهو مصروفٌ. وكذلك: شيطانٌ إن أخذتَه من التشيطنِ. فالنّونُ عندَنا في مثلِ هذا من نفسِ الحرفِ، إذا كانَ لهُ فعلٌ يثبتُ فيه النّونُ. وإن جعلتَ (دهقان) من الدَّهق، و(شيطان) من شيَطَ لم تصرفْهُ"[٢٦].

ونصّ الزجاجُ على جوازِ عدمِ الصرفِ فيما اختُلفَ في اشتقاقِه، فقال: "فإذا أردت بـ(سَمّان) فَعلانَ من (السمّ) وأردتَ بـ(حسّان) فَعلانَ من (الحِسّ) أو من (الحَسّ) وأردتَ بـ(تبّان) فَعلانَ من (التبّ)، والتبُّ: الخُسرانُ، لم تصرفْ هذا الضربَ في المعرفةِ"[٢٧].

ونبّه ابنُ قتيبةَ على الوجهينِ معًا في هذهِ الأعلامِ، فكلُّ شيءٍ كانَ في آخرِهِ ألفٌ ونونٌ زائدتان، نحوُ (عُثْمان) يُمنعُ، فإنْ كانتْ نونُه أصليّةً صُرفَ في كلِّ حالٍ، نحو (دِهْقَان) من الدَّهْقَنَة، و(شيطان) من الشيطنةِ. أمّا (سمَّان) فإن أخذتَه من السَّمِّ لم تصرفْه، وإن أخذتَه من السَّمنِ صرفتَه، وكذلك (تبَّان) إن أخذتَه من التَّبّ لم تصرفْه، وإن أخذتَه من التِّبْن صرفتَه، وكذلك (حسَّان) إن أخذتَه من الحِسّ لا يُصرفُ، وإن أخذتَه من الحُسْنِ صرفتَه[٢٨]، وفعل المبرّد مثلَه فنصّ على التخييرِ في مثلِ هذهِ الأعلام[٢٩].

أمّا العلمُ المعروفُ (غسّان) فهو كـ(حسّان)، إذ تَذكرُ له بعضُ المعجماتِ أصلًا اشتقاقيًّا من (غَسَّ في البِلاد)، إذا دَخَلَ ومَضَى، و(غسَّ فلانًا في الماءِ)، أي: غَطَّهُ فيه فانْغَسَّ، وغَسَّانُ ماءٌ بين رِمَعَ وزَبيدَ، من نَزَلَ من الأَزْدِ فشَرِبَ منه، سُمِّيَ غَسَّانَ، ومن لم يشربْ، فَلا[٣٠]. في حينِ يذكرُ ابنُ منظورٍ أنّ (غَسَّان) هَذَا إن كانَ (فَعْلانَ) فَهُوَ مِن هذَا البَابِ، أي: باب (غسّ)، وإن كَانَ (فَعَّالًا) فَهُوَ مِن بابِ النُّونِ، أي: من مادّة (غسن)[٣١]، والغُسَنُ: خُصَلُ الشَّعَرِ مِنَ العُرْفِ وَالنَّاصِيَةِ وَالذَّوَائِبِ، وَرَجُلٌ غَسّانيٌّ: جميلٌ جِدًّا. وَيُقَالُ: امرأَةٌ غَيْسَة وَرَجُلٌ غَيْسٌ أَي حَسَنٌ، فَهَذَا يَقْضِي بِزِيَادَةِ النُّونِ. وَيُقَالُ: هُوَ فِي غَيْسان شَبَابِه أَي فِي حُسْنِه، وَمَن جَعَلَهُ مِنَ الغُسْنَةِ، وَهِيَ الخُصلةُ مِنَ الشَّعَرِ، فَالنُّونُ عِندَهُ أَصليّةٌ [٣٢]، وينبني على وجودِ هذينِ الأصلينِ وما يترتَّبُ عليهما من زيادةِ النّونِ وأصالتِها، وجودُ وجهَي المنعِ والصرفِ، لكنّي رأيتُ المعجماتِ تمنعُه ولا تجنحُ إلى الصّرفِ فيهِ، وقد يكونُ هذا من فعلِ المحقّقينَ، أو من فعلِ أصحابِها واللهُ أعلم.

ولا يُشتبهُ في مثلِ (برهان) علمًا، فهو مشتقٌّ من (برهن)، والنون فيه أصليّةٌ، وشأنُه شأنُ غيرِه من الأعلامِ المشتقّةِ من الرباعيِّ المجرّدِ، فهي تُصرفُ بلا خلافٍ.

ثالثًا: ما جازَ منعُه وصرفُه من أعلامِ البلدانِ والأماكنِ والقبائل:

(١) العَلَم الثلاثيّ:

في بابِ أسماءِ الأرضينَ، ويُقصَدُ بها البلدانُ، ذكرَ سيبويهِ أنّ اسم الأرضِ إذا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ خفيفةٍ، أي ساكنةِ الوسطِ، وكانَ مؤنّثًا أو كانَ الغالبُ عليهِ المؤنّثُ،

فحكمُه بمنزلةِ العلمِ المؤنّثِ: شمْس، ودعْد، فيجوزُ منعُه وصرفُه عندَ سيبويهِ. ومذهبُ الزجّاجِ تركُ الصّرفِ فيهِ، كما في أعلامِ المؤنّثِ المشابهةِ(٣٣).

ونقلَ سيبويهِ عن بعضِ المفسَّرينَ أنَّ قولَه عزَّ وجلَّ: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١]، إنّما أرادَ به مِصْرَ بعينِها(٣٤)، أي: إنّه علمٌ على المدينةِ المعروفةِ ومع ذلكَ صُرف لجوازِ الأمرينِ فيه.

وفسّر الزجّاجُ ما نُقلَ في الآيةِ بأنّهم إنْ أرادوا (مِصْرَ) البلدَ المعروفَ، فإنّما صَرفوا لأنّهم جعلوهُ بلدًا مُذكّرًا، لا بلدةً مؤنّثةً، ففَقدَ بذلكَ إحدى العلّتينِ، وبقيَ علمًا مذكّرًا فَصُرفَ، ونقلَ أنّ آخرينَ يرونَ أنّه أرادَ مصرًا منكّرًا من الأمصارِ، لا مِصْرَ المعروفة بعينها(٣٥).

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ لفظةَ (مِصْر) جاءَتْ عندَ جميعِ القرّاءِ العشرةِ مُنَوَّنةً فِي البَقَرَةِ في الموضعِ المذكورِ، وَغَيرَ مُنَوَّنةٍ فِي يُونُسَ في مَوضِعٍ [٨٧]، وَفِي يُوسُفَ في مَوضِعَينِ [٢١] و [٩٩]، وَفِي الزُّخرُفِ في مَوضِعٍ [٥١](٣٦)، فإن لم يكن المقصودُ مصرًا نكرةً، فقد اختُصّ موضعُ البقرةِ بالتعبيرِ عنها بعَلَمِ البلدِ المذكّرِ المنوّنِ، في حين عُدّتْ علمًا مؤنّثًا لبلدةٍ في البواقي فمُنعتْ الصرفَ، والسببُ في هذا يقتضي العودةَ إلى السياقِ الذي يبدو فيهِ أنّ التنوينَ يوحي بالتنكيرِ، وهو ملائمٌ لغضبِ موسى من سؤالِهم ما كانوا يقتاتونَ عليهِ في (مِصْر) في قولِهم: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١]. والفرقُ في ذلكَ كالفرقِ بين البلدةِ والبلدِ، ولا سيّما أنّ النظمَ القرآنيَّ استعملَهما للتعبيرِ عن مكانٍ واحدٍ هو مكّةُ في [النمل: ٩١]، و[التين: ٣] على الترتيبِ، فكُلُّ مَوضِعٍ مُسْتَحِيزٍ مِنَ الأَرضِ، فَهُوَ بَلَدٌ وَالطَّائِفَةُ مِنهَا بَلدَةٌ(٣٧).

وقد نقل القرطبيُّ عن طائفةٍ من أهلِ العلمِ أنّهم أَجَازُوا صَرْفَهَا في موضعِ سورةِ البقرةِ لِخِفَّتِهَا وَشَبَهِهَا بِهِنْدٍ وَدَعْدٍ، جَمعًا بَينَ اللُّغَتَينِ. ونقلَ عنْ آخرينَ أنّه أَرَادَ المَكَانَ فَصَرَفَ. وَأنّها جاءَتْ في قراءاتٍ شاذّةٍ (مِصْرَ) بِتَرْكِ الصَّرْفِ في الموضعِ نفسِه(٣٨)، وهذا قدْ يكونُ مرجّحًا لكونِ المقصودِ ليسَ مصْرًا نكرة، ولا سيّما أنّ بعضَ المحدثينَ يرى أنّ كلمةَ (المِصْر) لم تستعمل عند العرب للدلالة على المدينةِ إلّا في وقتٍ متأخّرٍ عند تمصيرِ الأمصارِ، أي تقطيعِها في الفتوحاتِ، وأنّ اسم مِصْرَ في لغةِ أهلِها القديمةِ (الأرض)؛ لذلك قرنَ القرآن بينها وبين لفظِ الأرضِ في كثيرٍ من المواضعِ مفسّرًا بلونٍ جديدٍ من الإعجازِ هذا العلَم(٣٩)، وأصلُ معناها اللغويّ في العربيّةِ الحدُّ بَينَ الشَّيْئَينِ كما ذكرَ ابنُ منظور(٤٠).

أمّا العَلَمُ الثلاثيُّ المتحرّكُ الوسطِ، فقد أجازَ سيبويهِ في (منًى) الصرفَ على التذكيرِ وهو أجودُ عندَه، وإن أنّثتَ لم تصرفْه، ومثلُها في ذلك (هَجَر)[٤١]، ومن هنا يتبيّن الاختلاف بينَه وبينَ علمِ الأُنثى الذي يجبُ منعُه من الصرفِ إن تحرّكَ وسطُه على ما بيّنا.

ومن أمثلةِ القرآنِ في الثلاثيِّ المتحرّكِ الوسطِ الاسمُ العلمُ (سَبَأ)، فقد جاءَ عن سيبويهِ أنّ هذه اللفظةَ تارةً يُرادُ بها القبيلةُ، وأُخرى يُرادُ بها الحيُّ[٤٢]، وقد جاءتْ في قولِه تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، وقولِه: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: ١٥] وفي كلا الموضعينِ اختلفَ القرّاءُ العشرةُ، فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَالبَزّيُّ بِفَتحِ الهمزِ مِن غَيرِ تَنوينٍ فِيهِمَا: (سبأَ)، وَرَوَى قُنبلٌ بِإسكانِ الهَمزَةِ مِنهُما: (سبأْ)، وَقَرَأَ الباقُونَ- ومنهم حفص- فِي الحَرفَينِ بِالخَفضِ وَالتّنوينِ: (سبإٍ)[٤٣]، فقراءةُ الفتحِ على المنعِ من الصّرفِ؛ لإرادةِ القبيلةِ، والجرّ والتّنوين بالصّرفِ؛ لإرادةِ الحيّ، إذ يكونُ علمًا على مذكّرٍ.

وفي (الحُجَّة في القراءات) أنّ من أجراهُ، أي صرفَه، جعلَهُ اسمَ جبلٍ أو اسمَ أبٍ للقبيلة. ومن لم يصرفْهُ جعلَه اسمَ أرضٍ، أي مؤنّثٍ، فثقُلَ بالتّعريفِ والتأنيثِ. والحجّةُ لمن أسكنَ الهمزةَ الثقلُ فخُفّفَ بالإسكانِ، وأنّ أبا عمرٍو البصريِّ سُئلَ عن تركِه صرفَه فقال: هو اسمٌ لا أعرفُه، وما لم تعرفْه العربُ لم تصرفْه[٤٤].

ومن الأمثلةِ الأخرى (طوًى) التي وردتْ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، وقولِه: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٦] كذلكَ، وهي تُقرأُ بإسكانِ آخرِها من غيرِ صرفٍ، وبالتنوينِ والصّرفِ[٤٥].

فالحجةُ لمن أسكنَ ولم يصرفْ: أنّهُ جعلَه اسمَ بقعةٍ. وقال بعضُ النحويين: هو معدولٌ عن (طاوٍ) كما عُدل بـ(عُمَر) عن (عامر)، فإن صحَّ ذلك، فليس في ذواتِ الواوِ اسمٌ عُدِلَ عن لفظِه سواه. أو أنّه تُرك صرفُه ليوافقَ الآيَ التي قبلَه. والحجة لمن أجراهُ ونوّنه: أنّه اسم وادٍ مذكّرٍ، فصرفه[٤٦].

(٢) العَلَم الرُّباعيّ:

ليس جواز المنع والصرف في أسماء البلدان مقصورًا على الثلاثيّ المذكور آنفًا، بل هو شائعٌ في الرباعيّ أيضًا، لاعتبارٍ ذكره سيبويهِ عند حديثه عن (واسط)، العلم الرباعيّ على البلدة المعروفة، فالتذكير والصرف فيه أكثر وأولى؛ لأنّه مكانٌ وسط البصرة والكوفة، والمكان مُذكّر لم يُغادر أصليّته فلا داعيَ إلى منعِه، ولو أرادوا التأنيث لقالوا:

واسطةٌ. ومن العرب من يجعلُها اسم أرضٍ فلا يصرفُ[٤٧]؛ لأنّ الأرضَ مؤنّثةٌ فاجتمعت في الاسم علميّتُه والتأنيثُ فمُنع.

وأمَّا قولهم: قُباء وحِراء، فليست همزتهما مزيدةً للتأنيث، فيُمنَعَا قولًا واحدًا، إذ اختلفت العربُ فيهما، فمنهم من يُذكِّرُ ويصرفُ، وذلك أنهَّم جعلوهما اسمين لمكانينِ، ومنهم من أنَّث ولم يصرفْ، وجعلهما اسمينِ لبقعتينِ من الأرضِ. وقد ساقَ سيبويهِ شواهدَ للاستعمالينِ فيهما، إلّا أنّه ذكرَ أنّ الخليلَ يرى صرفَه، ويرى غيرَ الصرفِ خطأً، لأنَّه ليسَ بمؤنَّثٍ معروفٍ في الكلامِ، ولكنَّه مشتّقٌ كـ(جُلاس)، وليس شيئًا قد غلب عليه عندهم التأنيثُ كسعادَ وزينبَ، بل هو مشتقٌّ يحتملُه المذكَّر، ولا ينصرفُ في المؤنّث فقط[٤٨].

وهذا يعني عدم إطلاق جواز تذكير أعلام المدن وصرفها، إذ منها ما لا يستعمل إلّا مؤنّثًا ولم يردْ صرفُه وتذكيرُه عن العربِ مثل (عُمان)[٤٩].

وفي (ثمود) ذكر سيبويهِ أنّها تأتي مرةً للقبيلةِ، ومرةً للحيّ، وكثرتهما سواءٌ[٥٠]. وأورد القراءةَ بالتنوينِ لبعض القرّاء في قوله تعالى: ((وعادًا وثمودًا)) [الفرقان: ٣٨]، و[العنكبوت: ٣٨] وقوله تعالى: ((ألا إنَّ ثمودًا كفروا ربَّهم)) [هود: ٦٨]، مع قوله تعالى: ﴿وآتينا ثمودَ النَّاقة مبصرةً﴾[الإسراء: ٥٩]، وقوله:﴿وأمَّا ثمودُ فهدَيْناهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] من غير تنوينٍ للجميع[٥١].

وكونُ الصرفِ وعدمِه منوطًا بإرادةِ الحيّ والقبيلةِ لا يستقيمُ تمامًا هنا، إذ قد اختصّ في بعض مواضع الورود دون الأخرى التي وقع الاتفاق فيها على ترك التنوين، ومع ذلك سارت عليه كتب الحجّة فذكرت اختلافَهم في قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾، فبعضهم عدّه وما شاكلَهُ من الأسماء الأعجميةِ، ومع هذا فهو يُقرأ مصروفًا وغير مصروفٍ[٥٢]، وفي هذا من التناقض ما فيه؛ لأنّه لو كان أعجميًّا باتفاقٍ، وهو رباعيّ، لما وقع الاختلاف في منعِ صرفِه.

وبعضهم قال بعربيّتِه واشتقاقِه فجعله فَعولًا من الثّمدِ، وهو الماءُ القليلُ، وذكّرهُ فصرفَهُ، أو جعله اسمًا للقبيلة فأنّثه فمنعَهُ. وممّن صرّحَ بعربيّتِه الأزهريُّ إذ ذكرَ أنّ من نوَّنَ (ثمود) ذهب إلى اسم الجدِّ الأكبرِ، وهو عربيٌّ سُمّيَ به مذكَّرٌ، فأُجرِيَ، والحقّ أنّ القرّاءَ مختلفون في هذه الأسماء، وأكثرهم يتبع السّواد، فما كان فيه بألفٍ أجراهُ وما كان بغير ألفٍ منعَهُ الإجراء، والقراءة سنّةٌ متّبعةٌ لا تخضع دائمًا للتعليل[٥٣].

وبتأمّل الأمثلةِ التي اتّفقَ أهلُ التنوينِ عليها، نجدُ أنّها كلَّها منصوبةٌ، في حين أنّ المرفوعةَ ممنوعةٌ بالاتفاق في المتواتر، وهذا يعني أنّهم نوَّنوا المنصوب؛ لأنّ تنوين النصب يوقَفُ عليه بالألف، فهو مؤثّرٌ في الإيقاعِ الصوتيّ، وحتى تقع المشاكلة والمناسبة بين (عاد) المنوّنة في الآيات المماثلة و(ثمود) صُرفت الأخيرة، على ما سيأتي في باب ما صُرف للمناسبة والمشاكلة.

وقد نبّه ابن زنجلة على وجود علّة النصب حين تساءَل فَقالَ: "قَوله: ﴿وَآتَيْنا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾ من مَوضِع نصب فهَلّا نُوِّنَ كَما نُوِّنَ سَائِرُ المنصوباتِ، الجَواب: أَنّ هَذَا الحَرف كُتبَ فِي المُصحف بغَير ألفٍ والاسم المنوّن إذا استقبله ألفٌ ولام جازَ ترك التَّنوين"[٥٤]، أي إنّه طرح تنوينَه لأنّهُ استثقلَ التقاءَ الساكنينِ: التنوين و(ال) التعريف[٥٥].

ويقترب ممّا علّلنا به ما ذكر في كتب الحجّة من عللٍ أخرى غير ما ذكره سيبويه، كالذي ذُكر عن الكسائيّ في قراءته بالتنوينِ في المجرور من (ثمود) في الموضع الثاني أيضًا من قوله: ((أَلا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْدًا لِثَمُودٍ)) [هود:٦٨][٥٦]، فقد صرف الثاني للمناسبةِ اللفظيّةِ لقربِهِ من الأوّلِ؛ لأنَّهُ استقبح أَن ينوِّن اسمًا واحِدًا ويدعَ التَّنوِين في آيَةٍ واحدَةٍ وَيُخالفَ بَين اللفظَينِ[٥٧].

والجدير بالذكر أنّ جواز الصرفِ والمنعِ في أسماء القبائل والأحياء مخصوصٌ بما يضافُ إلى الأبِ والأمِّ، نحو قولك: هذه بنو تميمٍ، وهذه بنو سلولٍ، ونحو ذلك، فها هنا يتعيّن الصرفُ؛ لأنّه بمنزلة نصٍّ على إرادة الجَدِّ والتذكير، فلا موجبَ لصرفِه لعدم معنى التأنيثِ أو إرادة القبيلة فيه، بوجود لفظة (بني) المضافة، وهذا ممّا أشار إليه سيبويه[٥٨].

ولا يلزم مثلُ هذا التخصيصِ في أسماءِ الأحياء نحو: معدٍّ، وقريشٍ، وثقيفٍ، وكلُّ شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلان، ولم يردْ عن العرب استعمال لفظة (بني) قبله، فيبقى على إطلاق الجواز بإرادة الحيّ فيُصرف، أو القبيلة فيُمنع. وقد جاءت (قريش) مصروفةً باتفاقِ القرّاء في سورتها، ولكنّها وردت ممنوعةً في شواهدَ شعريّةٍ ذكرها سيبويه في كتابِه، إلّا أنّه رجّح الصرف، إذ ذكر أنّه الأكثر فيها؛ لأنّ الغالبَ استعمالها للحيّ[٥٩].

أمّا ما لم يقع إلّا اسمًا للقبيلةِ، وكان التأنيث هو الغالب عليه، مثل: مجوس، ويهود[٦٠]، فيمنعُ من الصرفِ، إلّا أنّ سيبويه والزجّاج ذكرا التوسّع فيه بإدخال (ال)

التعريف عليه في قولك: من اليهودِ والمجوسِ، وعلى هذا يُرادُ به أصلُه، وهو: جمع يهوديٍّ ومجوسيٍّ، وبهذا القياس يجوز أن تقولَ: من يهودٍ ومجوسٍ، فجاز فيه من هنا المنع والصرف(٦١).

رابعًا: ما جاز منعه وصرفه من أسماء السور:

ذكر سيبويه في باب أسماء السُّور أنّ لك أن تقول: هذه هودٌ، تعني السورةَ، بالصّرف، وذلك يكون على معنى أنّك أردت أن تحذف المضاف (سورة) من قولك: هذه سورةُ هودٍ، وإن جعلت هودًا اسمَ السورةِ لم تصرفْها؛ لأنَّها تصيرُ بمنزلة امرأةٍ سميتَها بعلمٍ مذكّرٍ؛ لأنّ السُّورةَ مؤنّثةٌ، وهودٌ مذكّرٌ، وما كان من ذلك في الأعلام يُمنع، وهو بمنزلةِ النسّاء، والأرضين. وكذلك (نوح) في سورته بمنزلة هودٍ، تقولُ: هذه نوحٌ، إذا أردت أن تحذفَ (سورة) من قولك: هذه سورةُ نوحٍ، أو تمنعُه من الصرفِ بجعلِه علمًا عليها(٦٢).

وأمّا سورة (نون) فيجوز صرفُها في قول من صرف هندًا؛ لأن (النون) مؤنّثٌ سمّيتَ بهِ مؤنّثًا، لكنّه ساكنُ الوسطِ فاحتملَ الوجهينِ، وفيها وجهٌ ثالثٌ هو التسكين على حكايتها كما جاءت في السورة، ومثل (نون) في هذه الأوجه (قاف وصاد) (٦٣). وأمّا حاميم فليس من كلام العرب، أي هو أعجميّ؛ لأنّ العرب لا تدري ما معنى حاميم، وإن كان لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجميّ؛ فإنه قد يجيءُ الاسم هكذا وهو أعجميٌّ، مثل قابوسَ ونحوِه من الأسماء، عند سيبويه(٦٤)، وهذا يُفضي إلى القول بمنع حاميم من الصرف للعجمة والعلميّة على سورها. ويقاس عليه (طس ويس) عند سيبويه، و(طه) أيضًا عند الزجّاج، فتجري مجرى الأعجميّة فتُمنع، ولك فيها التسكين على الحكاية، ويبدو أنّ سيبويه لم يذكر (طه) معها لأنّ الإعراب والحكاية فيها سواء؛ فآخرها ألف تقدّر عليها الحركات ولا تظهر(٦٥)، وقد يُستشفُّ من هذا أنّ اهتمام سيبويهِ منصبٌّ على ما يَحتاجُ إلى بيانِ حركتِه من الألفاظِ المتداولةِ.

خامسًا: ما جاز منعه وصرفه من الأوصاف بقيودِه المعتبرة:

(١) الوصف المزيد بالألف والنون:

في باب ما لحقتْه نونٌ بعدَ ألفٍ فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، ممّا كان مؤنّثه (فعلى)، ذكر سيبويه علّة منع الوصف المزيد بالألف والنون من الصرف، وفسّر ذلك بأنّهم جعلوا النونَ المزيدةَ حيث جاءت بعد ألفٍ

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

كهمزةِ (حمراء)، إذ (فَعْلان) و(فَعْلاء) متماثلان في عدّة حروفهما وحركاتهما، فلمّا ضارع هذا الوصف صيغة (فعلاء) أُجريَ مجراها[٦٦]. وأوضح المبرّد هذه العلّة ورفدها بمزيد بيانٍ لأوجه إبدال الألف بالنون، ونقل عن الخليل سبب اختصاص مؤنّث هذه الصيغة بـ(فَعْلَى)، دون تأنيثه بالتاء كسائر الأوصاف، وهوَ أنّ وزن (فَعْلان) يضارع المؤنّث، ولا يَدخلُ التأنيثُ على التأنيثِ؛ لأَنَّك لَا تَقول: حمراءة، فَكَذَلِك لَا تَقول: غضبانة، وَلَا سكرانة، وَإِنَّمَا تَقول: غَضبى، وسكرى، فَإِن كَانَ (فَعْلان) لَيْسَ لَهُ (فَعْلى)، أَو كَانَ على غير هَذَا الوَزن انْصَرف وصفًا، وَلم ينْصَرف علمًا؛ نَحْو: عريان، وسرحان، وصفين لا عَلَمين، وَإِنَّمَا انْصَرف فى الوصف؛ لِأَنَّهُ لَيس مؤنّثُه (فَعْلى)؛ بل مؤنّثُه (فَعْلانة)[٦٧].

ويصف الدكتور أميل يعقوب تعليل سيبويهِ بأنّه تعليل لغويٌّ غيرُ فلسفيٍّ، بخلاف تعليلات المتأخرين، إلّا أنّه أخذَ عليه افتراضَه أنّ العرب تكلّموا بـ(فَعْلاء) ممنوعةً من التنوين، ثمّ ألحقوا بها (فَعْلان) لمضارعتها لها، ولا دليلَ عليه البتّة. وأوردَ عليه أيضًا أنّ (سَيفان) الذي مؤنّثه (سيفانة) يضارع هذه الصيغة (فعلاء) أيضًا، وهو مع ذلك مصروفٌ[٦٨].

أمّا الاستاذُ إبراهيم مصطفى فيشيرُ، خلافًا للنحويّين، إلى أنّ صيغةَ (فَعْلان) جائزةُ التنوينِ أبدًا؛ لأنّ بعضَ العربِ يُجيزونَ بناءَ (فَعْلانة) في مؤنّث كلّ (فَعْلان)، وإنّما حُذف تنوينها أحيانًا كي لا تجتمعَ نونان، نون الزيادة ونون التنوين[٦٩].

وتوثيق هذا الرأي يحتاج إلى العودة إلى المعجمات التي أوردت لغات العرب في الوصف (فَعْلان)، فمن ذلك ما أورده الفيروزآباديّ في مادّة (كَسِلَ) كـ(فرِحَ)، إذ ذكر أنّ الوصفَ منه (كَسِلٌ وكَسْلانٌ)، وهي (كَسِلَةٌ وكَسْلانَةٌ وكَسُولٌ ومِكْسالٌ)[٧٠]، وتعقّبه الزبيديّ، فقال: "وَهِي كَسِلَةٌ، كفَرِحَةٍ، على القياسِ، وَكَسْلانَةٌ لغةٌ أسدِيّةٌ وَهِي قليلةٌ، وَكَسْلى كَقَتْلى، قَالَ شيخُنا: وَهَذِه هِيَ اللُّغَة المشهورةُ وَقد أَغْفَلَها المُصَنِّف"[٧١]، وهذا يعني أنّ مؤنّث (كَسْلان) في المشهور (كَسْلى) فمنع صرفُه بهذا الاعتبار، ولكنّ اللغةَ الأسديّة تُجيزُ فيه (كسلانة)، ومن هنا جاز الصرف فيه، وهذا يشهد لكلام الأُستاذ إبراهيم مصطفى.

أمّا محقّق (القاموس المحيط) فقد رجّح وجهَ المنعِ فيه جريًا على اللغةِ المشهورة، فقال: "المشهور: (كسْلى) كـ(سَكْرى)، وعليها فـ(كسلانُ) غيرُ مصروفٍ كما يُستفاد من الشارح نقلًا عن شيخه"[٧٢].

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

وأخيرًا نذكر أنّ مجمع اللغة العربيّة المصريّ في القاهرة أجاز بناء (فَعْلانَة) لكلّ (فَعْلان) لشيوعِه وتداولِه أكثرَ من بناءِ (فَعْلى)، ومن ثَمّ أجازَ صرفَه أيضًا(٧٣). لذلكَ، لا أرى مانعًا من إجازةِ الوجهين فيه، المنع والصرف. ولا يُلتفت إلى تضعيف بعضهم للهجة بني أسد؛ لأنّهم يقولون: سكرانة، ويصرفون سكرانًا، ووصف ذلك بأنّه ضعيفٌ رديءٌ، ووصف بني أسد بأنّهم أصحاب مناكير لا يؤخذ بها(٧٤)، فهذا من التشدّد اللغويّ والتمسك بالقياس، والعمدة في اللغة الوصفيّة والسماع.

أمّا الأوصاف التي لا خلاف في كون مؤنّثها (فَعْلانة)، نحو: (ندمان) بمعنى (النديم) من المنادمة، وهي المكالمة، لا من الندم على ما فات، و (مَصّان)، للّئيم، و(سَيفان)، للطويل الممشوق الضامر البطن، و(أليان)، للكبير الألية من ذكور الغنم، فإنّها لم يُسمع لها (فَعْلى)؛ فلذلك تُصرفُ قولًا واحدًا(٧٥).

وما لا مؤنّث له كـ(لحيان) لعظيم اللحية؛ لاختصاصه بالمذكّر، فمختلف فيه، ورجّح بعضهم منعَه من الصرفِ؛ واحتجّوا بأنّه وإن لم يكن له (فَعْلى) وجودًا، فله (فَعْلى) تقديرًا؛ لأنّا لو فرضنا له مؤنّثًا، لكان (فَعْلى) أولى به من (فَعْلانة)؛ لأنّ باب (سكرى) أوسع من باب (ندمانة)، فهم يقيسون على الأوسعِ. ورأى آخرونَ صرفَه؛ لأنّه حُكيَ أنّ من العربِ من يصرفُ (لحيان) حملًا على (ندمان)، على أنّه لو كانَ له مؤنّثٌ لكان بالتاء(٧٦)، وهذا يعني جواز الوجهين.

(٢) الوصف المختلف في أصله الاشتقاقيّ:

في باب ما لحقتْهُ الألفُ في آخره فمنَعَه ذلك من الانصراف في المعرفةِ والنكرةِ، ذكر سيبويهِ أنّ لفظةَ (تترى) فيها لغتان(٧٧). والقصد من المعرفة هنا أن تقع علمًا على مسمًّى ما، والقصد من النكرةِ أن تقع وصفًا. وقد جاءت القراءاتُ القرآنيّةُ موافقةً للّغتين، إذ ذكر ابن الجزريّ أنّهم اخْتَلَفُوا فِي لفظة (تَتْرَى) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، فقَرَأَ أَبُو جَعفَرٍ وابنُ كَثِيرٍ وأَبُو عَمْرٍو بِالتَّنوِينِ (تترًا)، وقَرَأَ البَاقُونَ بِغَيرِ تَنوِينٍ(٧٨).

وتحتمِلُ (تَتْرًا) على قِراءَةِ مَن نَوَّنَ وَجهَينِ؛ أَحَدُهُمَا: أَن تكونَ (الألفُ) فيها بَدَلًا مِنَ التَّنوِينِ، فَتُجرَى عَلَى (الراء) قَبلَهَا وُجُوهُ الإِعرَابِ الثَّلَاثَةُ رَفعًا وَنَصبًا وَجرًّا، كـ(ذِكْرًا)؛ وَالثَّانِي: أَن تكونَ (الألفُ) لِلإِلحَاقِ، أي لإلحاق الثلاثيّ بالرباعيّ مثل جعْفَرٍ، وأَرْطَى، وعلى الثَّانِي

تكون كَالأَصلِيَّةِ المُنقَلِبَةِ عَن الياءِ[٧٩]. وما كانت ألفُه منقلبة عن ياءٍ مثل (مثوًى) لا يُمنع صرفُه.

ومن عدّ الألفَ بدلًا من التنوين جعل (تَتْرًا) مصدرًا من قولك: وَتِر يَتِرُ وَترًا، ثمّ أبدل من الواو تاءً، كما أبدلوها في (تراث)، ودليلُ ذلك كتابتُها في السوادِ بألفٍ عندهم، وكذلك الوقوفُ عليه بألفٍ. والحُجّةُ لمن لم ينوّن أنّه جَعلها ألفَ التأنيث (تتْرَى)، كمثلِ (سَكْرى)، ففي هذه القراءة تجوز فيها الإمالة، والفتحُ من غير تنوينٍ[٨٠].

وموقع (تترى) من الإعراب على ما يرى العكبريُّ يحتملُ الحالَ أو النعتَ لمصدرٍ محذوف، فالتّاءُ عنده بَدلٌ منَ الواوِ؛ لأَنَّهُ منَ المُواترَةِ، وهيَ المُتابَعَةُ؛ وَذلِكَ مِن قَولِهِم: جاؤوا عَلى وتيرَةٍ؛ أَي: طَريقَةٍ واحِدَةٍ، ونصْبُها عَلَى الحالِ؛ أَي: مُتَتابِعينَ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوضِعِ الحَالِ. وقد قيلَ فيه: هُوَ صِفَةٌ لِمَصدَرٍ مَحذُوفٍ؛ بمعنى إِرسَالًا مُتَوَاتِرًا[٨١].

(٣) ما تردّد بين الوصفيّة والاسميّة:

أطلق ابن مالك في ألفيّته على هذا القسم مصطلح (عارض الاسميّة)، في قوله:

وألْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّـــــــه كأَربعٍ وعارضَ الإسميّـــــــهْ

فالأدْهمُ القيدُ لكونِه وُضِعْ في الأصلِ وصفًا انصرافُه مُنِعْ

وأجْدلٌ وأخيَلٌ وأفْعـــــــى مصروفةٌ وقد يَنلْنَ المنْعَـــــا[٨٢]

ويريدُ بهذا الباب من قوله (وعارض الاسميّة ...) طائفة من الأسماء التي هي في أصل وضعها صفات على زنة (أفعل)، ثُمّ إنّها استعملت استعمالَ الأسماءِ للدلالة على الذوات، فعرضت لها الاسميّةُ وهي في الأصل صفاتٌ.

وذكرَ شرّاحُ الألفيّةِ أنّه يعني بالبيتِ الأوّلِ أنّ حكمَ عارضِ الاسميّةِ كحكمِ عارضِ الوصفيّةِ، وهو الإلغاء المقصود في قوله (وألغيَنّ ...) أي إلغاء ما عرض لها في الاستعمال والاعتداد بالأصلِ، والمقصود من عارض الوصفيّة الألفاظ التي هي في أصل وضعها أسماء ثمّ عرضت لها الوصفيّة فاستعملت صفاتٍ، مثل (أربع) في قولك : (نسوةٌ أربعٌ)، فهذه حكمها الصرف بالنظر لأصلها، ولا سيّما أنّها تؤنّث بالتاء، فليست من باب أفعل – فعلاء أو فعلى[٨٣].

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

أمّا الإلغاء في باب عارض الاسميّة فيعني العودة إلى الأصل وهو منع الصرف، لذا نصّ الشرّاحُ على هذا في أمثلة هذا الباب، فذكروا باب (أبطح)، وهو اسمٌ للمكان المنبطح من الوادي، و(أجرع)، وهو المكان المستوي، و(أبرق)، وهو المكان الذي فيه لونان. وباب (أدهم) للقيد، و(أسود) للحيّة السوداء، و(أرقم) للحيّةِ التي فيها نقطٌ سودٌ وبيضٌ كالرّقْمِ، مع أنّها أسماءٌ وليست بأعلامٍ؛ لأنّها في أصلِ وضعها صفاتٌ، فلم يلتفت إلى ما طرأَ عليها من الاسميّةِ. وذكر الشرّاح أنّ بعضهم ربّما اعتد باسميّتها الطارئة فصرفها[٨٤].

ويفترق باب (أبطح) وباب (أدهم) من جهة كون الأوّل بابًا للصفات الخاصة بالأمكنة، وباب (أدهم) صفات عامّة. وأمّا الباب الثالث في عارض الاسميّة، وهو باب (أجدل)، فيفترقُ عن هذين البابينِ في الصرف وعدمه. فـ(أدهم وأبطح) أصلهما الوصفية، ثم طرأت عليهما الاسميّة، فلهذا منعا من الصرف عند أكثرهم. وأمّا باب (أجدل)، والأجدل لفظة دالّة على الصقر. فيضم أيضًا (أخيل) لطائر ذي خِيْلان: جمع (خال)، وهي النقطُ المخالفةُ لبقيّةِ البدنِ، و(أفعى) للحيّةِ، وهي كلمةٌ اختلفَ في اشتقاقِها، فقالَ بعضُهم: مشتقّةٌ من يافعٍ، فأصلُه (أيفع)، وقال آخرون: من فوعة السُّمِّ، أي: حرارتُه، فأصلُها (أفوع)، ثمّ حصلَ فيها قلب، وقال غيرهم: من مادّة الأفعوان، من قولهم: أرض مَفعاة، أي: كثيرة الأفاعي. وهذه الأمثلةُ جميعها أسماءٌ في الأصلِ وفي الحالِ، ولكن يُتخيّل فيها معنى الصفات، فلهذا صرفت في لغة الأكثر. وبعضهم يمنع صرفها لِلَمْحِ الصفةِ في أصلِها[٨٥]، فكأنّ الاسميّةَ طارئةٌ بهذا الاعتبار.

وقد فسّرَ الشاطبيُّ مجيءَ الناظمِ بهذهِ الأمثلةِ: (أجدل، وأخيل، وأفعى) بأنّها تختصّ بما استُعمل صفةً في بعض اللغات، واسمًا في بعضها، فأتى بها ليُبيِّنَ أنّ ما كان فيهِ وجهانِ أصليّانِ، الاسميّةُ والوصفيّةُ، ففيهِ وجهانِ في منعِ الصرفِ وعدمِه، مبنيّان على ذَينِكَ الوجْهينِ؛ إذ ليسَ أحدُهما أصلًا للآخرِ[٨٦]. ويفيدُنا هذا بأنّ شبهة الوصفيّة تجعل القول بجواز الصرف وعدمه في هذه الأسماء سائغًا، ولو كان المسموعُ من ذلك قليلًا، ولا يضرُّ في هذا كونُ أحدِ الوجهينِ أكثرَ من الآخرِ إذا كان أصلًا في نفسه.

وبقي من باب (أَفْعَل) لفظةٌ واحدةٌ نصّ ابن قتيبة على استعمالها مصروفةً وغيرَ مصروفةٍ، هي لفظة (أوّل)، في قوله: "ويقولون: (رأيته عامًا أوّلَ)، و(عامًا أوّلًا)، فيُجعلُ صفةً وغيرَ صفةٍ"[٨٧]. والقصد من هذا أنّ (أوّل) إن وقع ظرفًا فقَدَ إحدى العلّتين، فلم

يُمنع، وإن أُريدَ به الصفة مُنع من الصرف. والمثال الذي أورده يحتمل الوجهين، ولكن هذا لا يعني إجازة عدّهِ صفةً أو ظرفًا في كلّ موضع، فمن المواضع ما لا يحتمل إلّا الوصفيّة، وقد نصّ على ذلكَ بعضُ المعاصرين فقال: "وآخرون يُخطِئونَ فيصرفونَ كلمة (أوّل)، ففي إحدى نشرات مديريّات التربية والتعليم وجدت عبارة: (تعيينُ فلانٍ موجّهًا أوّلًا للّغة العربيّة)، والصواب: (تعيينُ فلانٍ موجّهًا أوّلَ للّغة العربيّة)؛ لأنّ (أوّل) ممنوعةٌ من الصرفِ للوصفيّة هنا"(٨٨).

ولم يذكر ابنُ عقيلٍ هذه الكلمةَ في بابِ الممنوعِ من الصرفِ، لكنّه ذكرها في بابِ الظروفِ الملازمةِ للإضافةِ، فنقل عن النحويّين جواز قول: ابدأ بذا من أوّل، بضمِّ اللامِ وفتحِها وكسرِها، فالضمّ على البناء، لنيّة المضاف إليه معنًى، والفتح على الإعرابِ لعدمِ نيّةِ المضافِ إليه لفظًا ومعنًى، وإعرابها إعرابَ ما لا ينصرفُ للصفةِ ووزنِ الفعل، والكسر على نيّةِ المضافِ إليه لفظًا، فلا تُبْنى على الضمِّ إلّا إذا حُذفَ ما تضافُ إليه ونُويَ معنًى لا لفظًا(٨٩).

ولا يخفى أنّنا نستعمل لفظة (أوّلًا) في تعداد الفقرات، في الكتابة منوّنةً مصروفةً؛ وليست صفةً، بل تحتمل الحاليّة، بمعنى: يأتي حال كونه أوّلًا، أو الظرفيّة والتنكير، كقولنا: يأتي قبلًا.

سادسًا: ما جاز صرفه لرعاية الفاصلة أو الضرورة:

نصّ ابنُ مالكٍ على أنّه في حال الاضطرارِ في الشعر أو التناسبِ في النثر يصرف ذو المنع بلا خلاف(٩٠). وساق الأشمونيّ في شرح الألفيّةِ شواهدَ كثيرةً على صرف الممنوع ضرورةً، وذكر أنّهم اختلفوا في نوعين؛ أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة، وثانيهما: أفعل مِن، أي اسم التفضيل المتصل بـ(مِنْ)، منع الكوفيّون صرفَه للضرورةِ، وأجازه البصريّون(٩١)، ومثّل لصرفِ الممنوع للضرورة بقول امرئ القيس:

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدرَ عُنيــزةٍ فقالتْ: لكَ الويلاتُ إنّك مرْجلِي(٩٢)

ومثّل لصرف الممنوع للتناسب بقراءة من قرأ بالتنوين: ((سَلاسِلًا وَأَغْلالًا وَسَعِيرًا)) [الإنسان: ٤](٩٣). وكذلك من قرأ: ((وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ)) [الإنسان:١٥، ١٦] (٩٤)،

وقراءة الأعمش بن مهران الشاذّة: (وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا) [نوح: ٢٣]، وهي قراءةٌ وهّم بعضُ النحويّينَ الأعمشَ فيها(٩٥).

ووجّه ابن زنجلة القراءة بالصرف في (سلاسل)، بأنّهم اتبعُوا مرسوم المَصَاحِف فِي الوَصْل وَالوَقف؛ لأنَّهَا مكتُوبَة بِألفٍ، وَإن لم تكن رَأس آيَة، فَهِيَ تُشاكِلُ رُؤُوسَ الآي؛ لأَن بعده ﴿وأَغْلالًا وسعيرًا﴾، و﴿وأكوابٍ كَانَتْ قواريرَا0 . قَوَارِيرَاْ من فضَّة قَدَّرُوها تَقْدِيرًا﴾. وكذلك من قَرَأَ ((قواريرًا . قواريرًا)) منوّنًا كِلتَيهِما، ووقفَ عَلَيْهِمَا بألفٍ اتّباعًا للمصحف؛ لأَن الأُولى رأسُ آيَةٍ وكرهوا أَن يخالفوا بَين لفظين مَعْناهُمَا وَاحِد(٩٦).

والحجة لمن ترك التنوينَ في (سَلاسِلَ) أنّه قال: هي على وزنِ (فَعالِلَ). وهذا الوزن لا ينصرف إلّا في ضرورة شاعر، وليس في القرآنِ ضرورةٌ، وكان أبو عمرٍو يتبع السّواد في الوقف، فيقف بالألف، ويحذف عند الإدراج(٩٧).

وزد على ذلك ما أوردناه آنفًا عن الكسائيّ في قراءته بالتنوينِ في المجرور من (ثمود) في الموضع الثاني من قوله: ((أَلا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْدًا لِثَمُودٍ)) [هود:٦٨](٩٨)، فقد صرف الثاني للمناسبةِ اللفظيّةِ لقربِهِ من الأوّلِ(٩٩)، ورجّحنا في فقرة أسماء القبائل أنّ تنوين (ثمود) المنصوب، ولا سيّما المتصل بـ(عاد) في آيةٍ واحدةٍ، إنّما جاء للمناسبة اللفظيّة عينِها.

وممّا جاء مُنوَّنًا باتفاق القرّاء العشرة، مع اختلاف توجيهِ تنوينهِ، وهو رأس آيةٍ، قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨].

وقد ذكر الزمخشريّ أنّ السلسبيلَ في اللغة: صفةٌ لما كانَ في غاية السلاسة. وقد قرِئَ، يعني في الشواذّ: (سلسبيلَ)، على منعِ الصرفِ، لاجتماعِ العلميّةِ والتأنيثِ، ونقلَ عن العربِ قولَهم: شَرَابٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسَالٌ وَسَلْسِيلٌ، فزيدت الباءُ في التركيبِ حتى صارت الكلمةُ خماسيّةَ الأصل. وعزا إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ معناهُ: سلْ سبيلًا إليها، وردّهُ بأنّهُ غيرُ مستقيمٍ على ظاهرِه، إلّا بتأويلِ أن يراد أنّ جملةَ: سَلْ سبيلًا، جُعلت علمًا للعينِ، يعني مركّبًا إسناديًّا، كما قيل: تأبّط شرًّا، وتكون قد سُمّيت بذلك لأنّه لا يَشربُ منها إلّا من سألَ إليها سبيلًا بالعمل الصالح، ووصَفَ هذا القول بأنّه، مع استقامته في العربيّة، تكلُّفٌ وابتداعٌ (١٠٠).

وقراءتُها بمنعِ الصرفِ في الشواذّ دليلٌ على ردّ هذا القول المنسوب؛ لأنّ المركّبَ الإسناديَّ يُعرب على الحكايةِ، ولا يُحذف تنوينُه.

وذكر أبو حيّانَ في تعليلِ صرفِها، وهي علمٌ على العين المؤنّثةِ، أَنَّ هذِهِ العَينَ تُسمّى سَلْسَبِيلًا؛ بِمَعنَى تُوصَفُ بِأَنَّهَا سِلسَةٌ فِي الِاتِّسَاعِ سَهلَةٌ في المذاقِ، أي إنّه قال بوصفيّتها، ولم يَحملْ سَلسَبِيلًا عَلى أَنَّهُ اسمٌ حَقيقةً؛ لأَنَّهُ إِذ ذَاكَ كَانَ مَمنُوعَ الصَّرفِ لِلتَّأنِيثِ وَالعَلَمِيَّةِ. وذكر أنّه لمْ يُروَ بغير تنوينٍ إلّا في الشواذّ، إذ جاءَ عَن طَلحَةَ أَنَّهُ قَرَأَهُ بِغَيرِ ألفٍ، بجَعْلِهِ عَلَمًا لَهَا، فَإِن كَانَ عَلَمًا فَوَجهُ قِراءَةِ الجُمهورِ بالتَّنوِينِ المُناسبَةُ لِلفَوَاصِلِ، كَما قالَ ذلكَ بَعضُهُم فِي ((سلاسلًا)) و((قواريرًا)) المذكورينِ آنفًا، وَيُحَسِّنُ ذَلِكَ عندهُ أَنَّهُ لُغَةٌ لِبَعضِ العَرَبِ، أَن يَصرفَ مَا لَا يَصْرِفُهُ أكثرُهم[١٠١].

ولربّما كان بالإمكان تقديمُ تفسيرٍ آخرَ لأصل هذه الكلمة بأن تكون منحوتةً من كلمتين: (سَلْسَل)، و(سَبِيل)، والنّحتُ في كلامِ العربِ الخماسيِّ الأصل كثيرٌ، إلّا أنّني لم أرَ من قال به وإن كانَ مُتَّجِهًا في المسألة، وقد يشهد له أنّ معنى السلسبيلِ عند السلفِ غيرُ بعيدٍ عن معنى (الطريق)، إذ ذكر مقاتلٌ في تفسيره عن هذه العينِ أنّها تسيلُ عليهم من جنّةِ عدْنٍ، فتمرُّ على كلِّ جنّةٍ، ثم ترجعُ لهم، فتكون قد سميت سلسبيلاً لأنّها تسيلُ بسلاسةٍ عليهم في الطرق وفي منازلهم[١٠٢]، ولا يزال الناس اليوم يُسمّون الماء الذي على قارعة الطريق سبيلًا، ويترجّح عندئذٍ القول بوصفيّتها.

نتائجُ البحث

١- يجوزُ المنعُ والصرفُ في العلم الثلاثيّ المؤنّث الساكن الوسط إذا كان أصل استعماله في ما يغلب عليه التأنيث، كهندٍ، وشمسٍ، بخلاف ما يُسمّى بمذكّر الأصل كـ(مجد).

٢- يجوز المنع والصرف فيما سميّ به من جمع المؤنّث السالم، كآيات، ونسمات، وعرفات.

٣- يجوز المنع والصرف في العلم المذكّر المختلف في عجمته، كعُزير، وكثمود وسبأ في قولٍ. وكذلك ما اختلف في أصل اشتقاقه من العلم الذي بِزِنَةِ (فَعْلان)، تبعًا لزيادة النون وأصالتها.

٤- يجوز المنع والصرف في أعلامِ البلدان والقبائل والأماكن تبعًا للحكم بتذكيرها وتأنيثها.

٥- يجوز المنع والصرف في أسماء السور الثلاثيّة الساكنة الوسط كنوح ونون.

٦- يجوز المنع والصرف في الوصف (فَعْلان) الذي أُجيز فيه (فَعْلانة) ولو في بعض اللغات.

٧- يجوز المنع والصرف فيما اختلف استعماله بين الظرفية والوصفيّة كـ(أوّل)، أو اختلف في اشتقاقه كـ(تترى).

٨- يجوز المنع والصرف لما أصلُه المنعُ، في الضرورةِ الشعريّة أو للتناسب ورعاية الفاصلة في المنثور من القول.

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

الهوامش

[1] ينظر: أمالي السهيليّ في النَّحوِ واللُّغةِ والحَديثِ: تحـ: محمَّد إبراهيم البنّا، مطبعة السَّعادة، القاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م: ص٢٠ وما بعدها؛ والردُّ على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء بن عمير القرطبي، أبو العباس، ت: ٥٩٢هـ، تحـ: الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م: ص١٣٢؛ وإحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٥١م: ص١٧٠-١٧١؛ والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغويّ: د.إميل يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م: ص٤٥-٤٧.

[2] ينظر: الردُّ على النحاة: ص١٣٢.

[3] ينظر: الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر سيبويه، ت: ١٨٠هـ، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م: ٣/٢٤١.

[4] ينظر: إحياء النحو: ص١٨٤.

[5] ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين ت: ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م: ٣/ ١٧٤.

[6] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت: ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م: ٢/ ٤٠٣.

[7] ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويهِ، ت: ٣٧٠هـ، تحـ: د.عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة الخانجي، ط١: ١٤٣١هـ/١٩٩٢م: ١/٢٣٧-٢٤٦.

[8] ينظر: الكتاب ٣/٢٤٠-٢٤١.

[9] البيت لجرير في ملحق ديوانه: ديوان جرير بن عطيّة، تحـ: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، د.ت: ص ١٠٢١؛ وينظر: أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ، ت: ٢٧٦هـ، المحقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت: ص ٢٨.

[10] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ت: ٣١١هـ، تحـ: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، ١٣٩١هـ/١٩٧١م: ص٥٠.

[11] الكتاب: ٣/٢٤٢.

[12] الكتاب: ٣/٢٤٢، وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٥١.

[13] ينظر: المدارس النحويّة، د. خديجة الحديثي، مؤسسة الرافد، بغداد، ط١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢ م: ص ٨٤.

[14] ينظر: الكتاب ٣/٢٣٣-٢٣٤.

[15] البيت في ديوانه: ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م: ص١٣٦.

[16] ينظر: الكتاب ٣/٢٣٤.

[17] ضياء السالك إلى أوضح المسالك: وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، تعليق: محمّد عبد العزيز النجّار، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م: ١/ ٧٨.

[18] الكتاب: ٣/ ٢٣٥، وينظر: ٣/ ٢٥١، إذ أورد فيه سيبويه شواهد منع (عاد) من الصرف ولكن بعدِّها علمًا على حيٍّ أو قومٍ، لا علمًا على شخص؛ وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٤٥، وقد نصّ فيه الزجاج على صرف الثلاثيّ عمومًا الساكن الوسط والمتحرّك من الأعجميّ.

[19] ينظر: أدب الكاتب ص٢٨٢. وقد رُويت قراءةٌ شاذّة: (إلّا آلَ لـوْطٍ) [القمر: ٣٤]، في: إعراب القراءات ١/ ٢٤٥.

[20] ينظر: ضياءُ السالكِ إلى أوضحِ المسالك: ٣/ ٣٨٣.

[21] ينظر: شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش، ت: ٦٤٣هـ، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م: ١/ ١٩٤.

[22] ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: ٣٧٠هـ، تحـ: عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الكويت، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ: ص١٧٤. [ويُذكر أنّ هذا الكتاب منسوبٌ خطأً إلى ابن خالويه، ينظر: مقدمة تحقيق إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحـ: د.عبد الرحمن بن سليمان: ١/ ٨٦-٨٩].

[23] ينظر: الحجة في القراءات السبع: ص٢٧٠.

[24] ينظر: الكتاب ٣/ ٢١٦-٢١٧.

[25] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٣٦.

[26] الكتاب ٣/ ٢١٧-٢١٨.

[27] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٣٦.

[28] ينظر: أدب الكاتب: ص٢٨٤.

[29] ينظر: المقتضب: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، ت: ٢٨٥هـ، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ط، د.ت: ٣/ ٣٣٦.

[30] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: ٤٥٨هـ، المحقق: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م: ٥/ ٣٥٤؛ والقاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: ٨١٧هـ، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م: ١/ ٧٦٩.

[31] ينظر: لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، ت: ٧١١هـ، دار صادر، بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ: ٦/ ١٥٥.

[32] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ٤٣٤؛ و لسان العرب ١٣/ ٣١٢.

[33] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤٢؛ و ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٥٢.

[٣٤] الكتاب: ٢٤٢/٣.

[٣٥] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٥٢.

[٣٦] ينظر: النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير بن الجزري، ت : ٨٣٣ هـ، تحـ: علي محمد الضباع، ت: ١٣٨٠هـ، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، د.ط، د.ت: ٩٣/٢.

[٣٧] ينظر: لسان العرب ٣/ ٩٤.

[٣٨] ينظر: تفسير القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبيّ، ت: ٦٧١هـ، تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م: ٤٢٩/١. والقراءة الشاذّة مرويّةٌ عن الأعمش في: إعراب القراءات السبع وعللها ٢٣٧/١.

[٣٩] ينظر: من إعجاز القرآن في أعجميّ القرآن: محمد رؤوف عبد الحميد، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ٩٣/٢-٩٤.

[٤٠] ينظر: لسان العرب ٥/ ١٧٥.

[٤١] ينظر: الكتاب ٢٤٣/٣.

[٤٢] ينظر: الكتاب ٢٥٢/٣.

[٤٣] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧.

[٤٤] ينظر: الحجة في القراءات السبع: ص٢٧٠.

[٤٥] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٩، وفي فرش سورة طه أنّهم "اخْتَلَفُوا فِي (طُوَى) هُنَا وَالنَّازِعَاتِ، فَقَرَأَ ابنُ عَامِرٍ، والكُوفِيُّونَ بِالتَّنوينِ فِيهِما، وقَرَأَ الباقونَ بغَيرِ تَنوينٍ في المَوضِعَينِ".

[٤٦] ينظر: الحُجَّةُ في القراءاتِ السبع: ص٢٤٠.

[٤٧] ينظر: الكِتاب ٢٤٣/٣.

[٤٨] ينظر: الكتاب ٢٤٤/٣-٢٤٥.

[٤٩] ينظر: الكتاب ٢٣٩/٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٥٢.

[٥٠] ينظر: الكتاب ٢٥٢/٣-٢٥٣.

[٥١] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٩-٢٩٠، وفي فرش سورة هود أنّهم اختلفوا في "﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ﴾ هُنَا، وَفِي الْفُرْقَانِ ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾، وَفِي العَنكَبُوتِ ﴿وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾لَكُم، وَفِي النَّجمِ ﴿وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾ فَقَرَأَ، يَعقُوبُ، وَحَمزَةُ وَحَفصٌ: (ثَمُود) فِي الأَربَعَةِ، بِغَيرِ تَنوِينٍ وَافَقَهُم أَبُو بَكرٍ فِي حَرفِ النجم". وهذا يعني أنّ قَراءة البَاقين بالتنوين، وفي فرش السورة أنّهم أيضًا اختَلَفوا فِي "﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ فَقَرَأَ الكِسَائِيُّ بِكَسرِ الدَّالِ مَعَ التَّنوِينِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِغَيرِ تَنوِينٍ مَعَ فَتحِهَا". وأمّا باقي مواضع (ثمود) في المصحف فتُقرأ للجميعِ بلا تنوين.

[٥٢] ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ص١٨٨.

[٥٣] ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: ٣٧٠هـ، تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م: ١٤/ ٦٥؛ والحجّة في القراءات السبع: ص١٨٨؛ ومعاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: ٣٧٠هـ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م: ٣/ ٤٠.

[٥٤] حجة القراءات لابن زنجلة: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة، ت: حوالي ٤٠٣هـ، تحـ: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ط، د.ت: ص٣٤٥.

[٥٥] ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ص١٨٨-١٨٩.

[٥٦] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٩-٢٩٠، وفيه من فرش سورة هود أنّهم اختلفوا في "﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ فَقَرَأَ الكِسَائِيُّ بِكَسرِ الدَّالِ مَعَ التَّنوينِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِغَيرِ تَنوِينٍ مَعَ فَتحِهَا".

[٥٧] ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ص٣٤٥.

[٥٨] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤٦-٢٤٧.

[٥٩] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٥٧-٥٩.

[٦٠] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٤.

[٦١] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٤-٢٥٥، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٦٠.

[٦٢] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٦.

[٦٣] ينظر: الكتاب ٣/٢٥٨- ٢٥٩، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٦٢.

[٦٤] ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٩.

[٦٥] ينظر: الكتاب ٣/٢٥٨، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٦٢-٦٣.

[٦٦] ينظر: الكتاب ٣/٢١٥-٢١٦.

[٦٧] ينظر: المقتضب ٣/٣٣٥.

[٦٨] ينظر: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغويّ: ص٩١-٩٢.

[٦٩] ينظر: إحياء النحو: ص١٨٨.

[٧٠] ينظر: القاموس المحيط ٢/ ١٣٩٠.

[٧١] تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، الزَّبيدي، ت: ١٢٠٥هـ، تحـ: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت: ٣٠/٣٢٧؛ وينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٧١٥، وفيه: "والأُنْثَى: كَسِلَةٌ، وكسْلى، وكَسلانةٌ".

[٧٢] ينظر: القاموس المحيط ٢/ ١٣٩٠.

[٧٣] ينظر: في أصول اللغة، مجموعة القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، علّق عليها: محمّد خلف الله أحمد ومحمّد شوقي أمين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م: ١/٨٠.

[٧٤] ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، ت: ٩٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م: ٣٢٣/٢؛ وأيضًا: تاج العروس ١٢/ ٥٦.

[٧٥] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٧٠/٣.

[٧٦] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٧٠/٣؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٣.

[٧٧] ينظر: الكتاب ٢١٠/٣-٢١١.

[٧٨] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٨.

[٧٩] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٨٠.

[٨٠] ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ص٢٥٧.

[٨١] ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: ٦١٦هـ، تحـ: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت: ٩٥٥/٢.

[٨٢] ألفيّةُ ابنِ مالكٍ: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: ٦٧٢هـ، دار التعاون، د.ط.، د.ت: ص ٥٥.

[٨٣] شرح ابن عقيل على الألفيّة: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: ٧٦٩هـ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م: ٣٢٣/٣-٣٢٤.

[٨٤] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٧٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٣٢٤.

[٨٥] ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٤.

[٨٦] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح الألفية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: ٧٩٠ هـ، تحـ: مجموعة محققين: عبد الرحمن بن سليمان، ومحمد إبراهيم البنا وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م: ٥٩٥/٥-٥٩٦.

[٨٧] أدب الكاتب: ص٢٨٥.

[٨٨] مداخل الخطأ عند الناطقين للممنوع من الصرف: مجدي إبراهيم محمّد، دار القاهرة، د.ط، د.ت: ص٦١.

[٨٩] ينظر: شرح ابن عقيل على الألفيّة ٧٤/٣-٧٥.

[٩٠] ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣/ ١٧٢؛ وأيضًا الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٠٣، وقد نصّ فيه أبو البركات على اتفاقهم على أنّ صرف الممنوع في الشعر ضرورة مستحسنة.

[٩١] ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣/ ١٧٣-١٧٤.

[٩٢] البيت لامرئِ القيس في ديوانه: ص٢٧. وقد صرف فيه العلم المؤنّث (عنيزة) مع أنّه ممنوعٌ بالاتّفاق.

[٩٣] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٤، وفيه أنّهم اختَلَفُوا في (سَلَاسِلَاْ) فَقَرَأَ المَدَنِيَّانِ، وَالكِسَائِيُّ، وَأَبُو بَكرٍ، وَرُوَيسٌ وَهِشَامٌ مِنْ أحد الطرق، بِالتَّنْوِينِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ وَزَيْدٌ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، وهو طريقٌ آخرُ لهشام، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ. و(سلاسل) مُنع من الصرف لأنّه من منتهى الجموع.

[٩٤] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٥، وفيه أنّهم اختَلَفُوا في ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا۠﴾ فَقَرَأَهُ المَدَنِيَّانِ، وَابنُ كَثِيرٍ، وَالكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ، وَأَبُو بَكرٍ بِالتَّنوِينِ بِالأَلِفِ، وكذلك قرأ به النَّقَّاشِ والأَزرَقِ وهِشَامٍ، من بعض طرقهم. وقَرَأَ البَاقُونَ بِغَيرِ تَنوِينٍ، وَكُلُّهُم وَقَفَ عَلَيهِ بِأَلِفٍ إِلَّا حَمزَةَ وَرُوَيسًا. ومعلومٌ أنّ حفصًا يثبت الألف وقفًا ويحذفها وصلًا كما هو شأن كلّ ألفٍ يعلوها الصفر المستطيل في رسم المصحف. وفي النشر أيضًا، في الموضع نفسه، أنّهم اختلفوا في ﴿قَوَارِيرَاْ مِنْ فِضَّةٍ﴾ وَهُوَ الثَّانِي، فَقَرَأَ المَدَنِيَّانِ، وَالكِسَائِيُّ، وَأَبُو بَكرٍ بِالتَّنوِينِ وَوَقَفُوا عَلَيْهِ بِأَلِفٍ. ومعلومٌ أنّ حفصًا يقرأ (قواريرَ) الثانية بلا ألفٍ وصلًا ووقفًا؛ لذا وُضع فوقها الصفر المستدير في مصحفنا. و(قوارير) الثانية في ذلك مثل (سلاسل).

[٩٥] تنظر القراءة في: مختصر شواذّ [قراءات] القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت: ص١٦٢؛ وينظر: البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان، ت: ٧٤٥هـ، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ: ١٠/٢٨٦ .

وقد ردّ أبو حيّان في هذا الموضع على ابْنِ عَطِيَّةَ الذي وهَم الأَعمَشَ في قراءته الآيَة: (وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا) بِالصَّرفِ؛ لِأَنَّ التَّعرِيفَ بالعلميّة لَازِمٌ للمنع عنده مع وَزْنِ الفِعلِ. فقال: "وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَهمٍ، وَلَم يَنفَرِدِ الأَعمَشُ بِذَلِكَ، بَل قَد وَافَقَهُ الأَشهَبُ العُقَيلِيُّ عَلَى ذَلِكَ، وَتَخرِيجُهُ عَلَى أَحَدِ الوَجهَينِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةِ مَن يَصرِفُ جَمِيعَ مَا لَا يَنصَرِفُ عِندَ عَامَّةِ العَرَبِ، وَذَلِكَ لُغَةٌ وَقَد حَكَاهَا الكِسَائِيُّ وَغَيرُهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ صُرِفَ لِمُنَاسَبَةِ مَا قَبلَهُ وَمَا بَعدَهُ مِنَ المُنَوَّنِ، إِذْ قَبْلَهُ: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا﴾، وَبَعْدَهُ ﴿وَنَسْرًا﴾، كَمَا قَالُوا فِي صرف: ﴿سلاسلاْ﴾، و﴿قَوَارِيرَا۠﴾ . قَوَارِيرَاْ﴾ في القراءة المخرّجة آنفًا.

[٩٦] ينظر: حجّة القراءات لابن زنجلة: ص٧٣٨.

[٩٧] ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ص٣٥٨.

[٩٨] ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٩-٢٩٠، وفيه من فرش سورة هود أنّهم اختلفوا في "﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ فَقَرَأَ الكِسَائِيُّ بِكَسرِ الدَّالِ مَعَ التَّنوِينِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِغَيرِ تَنوِينٍ مَعَ فَتحِهَا".

[٩٩] ينظر: حجّة القراءات لابن زنجلة: ص٣٤٥.

[١٠٠] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ: ٤/٦٧٢. والقراءة الشاذّة (سلسبيلَ) مرويّةٌ عن طلحة في مختصر شواذّ ابن خالويه: ص١٦٦.

[١٠١] ينظر: البحر المحيط في التفسير ١٠/ ٣٦٥.

[١٠٢] ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت: ١٥٠هـ، تحـ: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ: ٥٢٨/٤؛ وحاشية الطيبي على الكشاف ، وهي المسمّاة: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: ٧٤٣ هـ، تحـ: إياد محمد الغوج، بإشراف د. جميل بني عطا، ود. محمد عبد الرحيم، منشورات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م: ٢٠٠/١٦.

المصادر

- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٥١م.
- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ، ت: ٢٧٦هـ، تحـ: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت: ص ٢٨.
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويهِ، ت: ٣٧٠هـ، تحـ: د.عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة الخانجي، ط١: ١٤٣١هـ/١٩٩٢م.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني: أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، (د.ط).، (د.ت).
- أمالي السهيليّ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه: أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ، تحقيق محمَّد إبراهيم البنّا، مطبعة السَّعادة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباريّ، (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ)، تحـ: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحـ: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).
- تفسير القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبيّ، (ت: ٦٧١هـ)، تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م
- تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخيّ (ت: ١٥٠هـ)، تحـ: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- حاشية الطيبي على الكشاف المسمّاة فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ)، تحـ: إياد محمد الغوج، بإشراف د. جميل بني عطا، ود. محمد عبد الرحيم، منشورات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: ط١، ١٤٣٤ هـ/٢٠١٣م.
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحـ: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ. [ويُذكر أنّ هذا الكتاب منسوبٌ خطأً إلى ابن خالويه].
- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، تحـ: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان امرئ القيس: اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي، دارالمعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ديوان جرير بن عطيّة، تحـ: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، د.ت.
- الرّد عَلى النّحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء القرطبيّ (ت: ٥٩٢هـ)، تحـ: الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩م.
- شرح ابن عقيل على الألفيّة: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشمونيّ ت: ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسديّ، المعروف بابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام: تعليق: محمّد عبد العزيز النجّار، مؤسّسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- في أُصول اللغة: مجموعة القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، أخرجها وعلّق عليها: محمّد خلف الله أحمد، ومحمّد شوقي أمين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، ت: ٨١٧هـ، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر سيبويه، (ت: ١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، (ت: ٣١١هـ)، تحـ: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: ٤٥٨هـ، المحقق: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ /٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، عنى بنشره برجشتراسر، دار الهجرة، (د.ط)، (د.ت).
- مداخل الخطأ عند الناطقين للممنوع من الصرف: مجدي إبراهيم محمّد، دار القاهرة، د.ط، د.ت.
- المدارس النحويّة: د. خديجة الحديثي، مؤسسة الرافد، بغداد، ط١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢ م.
- معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ /١٩٩١م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الألفية)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تحـ: مجموعة محققين: عبد الرحمن بن سليمان، ومحمد إبراهيم البنا وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ /٢٠٠٧ م.
- المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، (ت:٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ط، د.ت.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغويّ: د.إميل يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- من إعجاز القرآن في أعجميّ القرآن: محمد رؤوف عبد الحميد، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير بن الجزري، (ت:٨٣٣ هـ)، تحـ: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية، د.ط، د.ت.

abstract

This paper deals with some of the parts of the issue of prohibition of (tanween) in Arabic, a part not ignored by the grammatical sources starting from the book of Sebwayhi, who pointed out in many examples that the speaker has the option at absolutely, if he wants he can do it, and if he dose not want he can leave it. In some cases, he pointed out that it is possible to prohibit (tanween) in them or peremit it, according to certain considerations. The aim of this small research paper is to collect all that Arab scholars have pointed out that it is permissible to prevent or allow (tanween) in it, and to classify and detail it so that the student will be safe from misusing in this part.

العدد
٥٦

٢٣
ربيع الثاني
١٤٤٠هـ

٣٠
كانون أول
٢٠١٨م